البناء
السنة السابعة / الجمعة / 3 تموز 2015 / العدد 1822
Seventh year / Friday / 3 July 2015 / Issue No. 1822

نداءات سورية... وتفجيرات تونس والكويت والشعب الذي صمت ليغتال نفسه

■ هشام الهبيشان

في البداية، أعزي أخوتي في الكويت وتونس، بالحدث الجلل الذي ألمّ بهم، فما أصابهم قد أصابنا جميعاً، وندعو بالرحمة للشهداء والشفاء العاجل للمصابين، وهنا أودّ أن أوجه هذه الرسالة للشعبين التونسي والكويتي تحديداً ولباقي الشعوب العربية التي ضربها الإرهاب، وأتمنى من أخوتي العرب أن يعذروني عليها لما بها وما عليها، ولكن يجب أن تقال ليسمعها الجميع.

هنا سأتحدث بصراحة ومكاشفة وبرسالة واضحة للجميع، وأقول: ألم يسمع الشعب الكويتي والتونسي والسعودي وو إلخ... عن آلاف المقاتلين الإرهابيين الذين خرجوا من بلادهم وتوجهوا إلى سورية لذبح أهلها، ألم يسمع الكويتيون عن النائب السابق في مجلس الأمة الكويتي وليد الطبطبائي، الذي كان يشرف ويدعم من بعض الأنظمة الخليجية على تدريب وتسليح الآلاف من المقاتلين في حلب وغيرها، وهؤلاء الآن بمعظمهم هم جزء من هذه القوى التي بدأت تتمدد في العالم، بعد أن أكملت مهمتها بتدمير مساحة واسعة من شمال سورية وقتل وذبح وتشريد أهلها، ألم يقرأ الكويتيون التقرير الذي نشرته «القبس» الكويتية في مطلع شهر حزيران عام 2012، والذي تحدثت من خلاله عن عشرات المواطنين الكويتيين الذين عبروا الحدود التركية إلى سورية بقصد «الجهاد» إلى جانب «الجيش الحرّ» ضدّ قوات النظام السوري بحسب وصف الصحيفة حينها، والتي أضافت نقلاً عن أقارب هؤلاء، إنه بمجرد دخول المقاتلين إلى الأراضي السورية «يلتقون بممثلين عن الجيش الحر ويتمّ تزويدهم بالأسلحة على اعتبار «أنهم مدرّبون سابقاً، ويندمجون في وحدات قتالية توزع بطريقة معينة».

إنّ تقرير «القبس» هو واحد من عشرات بل مئات التقارير التي كانت تنشر وتتحدّث عن وجود عشرات بل مئات المقاتلين الكويتيين، الذين يذهبون لذبح الشعب السوري بحجة الجهاد، وللأسف كانت هذه العمليات تتمّ بدعم من بعض القوى الشعبية الكويتية، فكم حملة نظمت بالداخل الكويتي لدعم هؤلاء المتطرفين مالياً ولوجستياً! وكم حملة تمّت في الداخل الكويتي وسط صمت رسمي، تدعو الشباب الكويتي إلى التطرف والذهاب للقتال في سورية! وهنا وتحت عنوان «كويتيون ينظمون حملات تبرّع خاصة لتسليح المعارضة السورية»، نشرت صحيفة «القدس العربي» بتاريخ 2013/06/23 تقريراً شاملاً تحدثت فيه عن كيفية وطرق هذا الدعم وقالت: «على رغم أن تسليح المعارضة السورية يتعارض مع سياسة الحكومة الكويتية، الا أن الحكومة تسمح بقدر من النقاش العام أكثر من دول الخليج الأخرى وتتسامح مع الحملات التي تنظم في المنازل أو على مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت والتي يصعب السيطرة عليها»، وتنقل الصحيفة هنا عن فلاح الصواغ وهو عضو سابق عن المعارضة في مجلس الأمة الكويتي، قوله: «إنّ الدول الغربية والأمم المتحدة تخاذلت عن نصرة الشعب السوري والثورة السورية، ومع إعلان الجهاد بسورية من علماء المسلمين يجب التضحية بالمال والنفس ومن الطبيعي أن يتبرّع الناس للمقاتلين للدفاع عن أنفسهم»، وتتحدث الصحيفة بتقريرها عن كيفية هذا الدعم وتقول: «في اجتماع مسائي تقليدي يعرف باسم الديوانية وضع كويتيون أوراقاً نقدية في صندوق «مدشنين» حملة لتسليح ما يصل إلى 12 ألف من مقاتلي المعارضة السورية».

للأسف لقد صمتت غالبية الشعب الكويتي على هذه الممارسات التي كانت تمارسها هذه القوى في الكويت، وتستهدف سورية، وها هو الإرهاب الذي اصطنعته هذه يرتدّ اليوم وللأسف على الشعب الكويتي، وهذا ما كانت تحذر منه الدولة السورية، فلطالما حذرت سورية دول الإقليم تحديداً والعالم بشكل عام وكل الداعمين للحركات «الراديكالية»، من خطورة الإرهاب، ومن آثاره المستقبلية ليس على سورية فحسب بل على كل من دعم وساهم بتمدد هذا الإرهاب، ولطالما تحدثت الدولة السورية بالمنابر الدولية والعالمية وبمنبر الأمم المتحدة بالتحديد، من خطورة دعم الفكر المتطرف، ومن خطورة تتطور هذا التطرف وارتداده على صانعيه، وهو ما حصل بالفعل ويحصل هذه الأيام ويضرب السعودية وتونس والكويت وفرنسا وو...الخ، والمقبل من الأيام ينذر بمزيد من هذه الحوادث ليس فقط بهذه الدول، بل بكلّ دولة دعمت وساندت هذا الفكر «الراديكالي».

اليوم من الطبيعي أن تعيش بعض الأنظمة والشعوب الخليجية وبعض العربية في هذه المرحلة بين مطرقة أخطائها التاريخية وسندان سماحها وتساهلها أو حتى دعمها لممولي قوى التطرف في سورية، وهذا الأمر ينسحب كذلك على تونس التي ما زالت عواصف الإرهاب تعصف بها، وللأسف فقد كان لجزء من الشعب التونسي والنظام التونسي السابق، دور رئيسي بتمدد الفوضى والخراب والدمار بسورية، وقد صدرت تونس آلاف المقاتلين الراديكاليين إلى سورية، وما صرف على الكويت ينسحب كذلك على تونس، مع الجزم بأن تونس الرسمية حينها ساهمت بقدر أكبر بمسار دعم التطرف بسورية، وها هي اليوم بضاعتهم ترد إليهم، عشرات بل مئات المقاتلين الراديكاليين يعودون من سورية إلى تونس مشبعين بأفكار التطرف، وينفذون بين فترة وأخرى هجمات دامية تستهدف الداخل التونسي.

وهنا وبقراءة موضوعية، لمعظم ما جرى أخيراً في تونس والكويت وغيرها، نستطيع أن نستنتج أن المسؤول الرئيسي عما جرى في هذه الدول هي شعوبها، التي صمتت على القوى الراديكالية ببلادها والتي كانت تدعم الإرهاب في سورية، وإنْ كنت هنا أبرّئ الدولة الكويتية والنظام التونسي الجديد إلى حد ما من هذه المسؤولية، ولكن على هذه الحكومات أن تعترف وتقرّ بتقصيرها بالتصدي للقوى الراديكالية ببلادها وأنها سمحت وتساهلت مع هذه القوى التي كانت تدعم التطرف بسورية بما ساهم بتمدد التطرف داخل الكويت وتونس تحديداً، اليوم مطلوب من الدولة الكويتية والنظام التونسي الجديد، أن يتعاملوا بنهج مختلف مع كل القوى المتطرفة والأحزاب والشخصيات السياسية والدينية الداعمة للتطرف والموجودة على أراضي الدولتين، فهم المسؤولون الرئيسيون عن هذه التفجيرات، فحقدهم الطائفي والمذهبي والفكري الأعمى، قد يجر كل من تونس والكويت مستقبلاً إلى دوامة الفوضى.

ختاماً، يبدو أن نداءات الدولة السورية سابقاً لم تجد من يصغي لها، عندما كانت تحذر من تمدد الإرهاب على أراضيها المدعوم خارجياً، وحذرت بأكثر من مناسبة أن هذا الإرهاب سيرتد يوماً على صانعيه، وها هي أكثر من ساحة على امتداد الوطن العربي تعيش اليوم على وقع ارتداد الإرهاب على صانعيه، ومن هنا يبدو أن بعض هذه الدول المستهدفة بعواصف الإرهاب الذي يرتد عليها ستكون مضطرة اليوم وتحت وقع الإرهاب العائد إليها، لتصحيح أخطائها السابقة، والإنصات جيداً لنداءات سورية، بعد أن ذاقوا قليلاً مما ذاقه الشعب السوري جراء هذا الإرهاب المدعوم خارجياً، والسؤال هنا هل ستجد نداءات سورية صدى عربياً وإقليمياً ودولياً، لإنتاج منظومة واستراتيجية دولية واضحة المعالم لمحاربة هذا الإرهاب؟ الجواب ببساطة سنجده هنا بطريقة تعاطي كلتي الدولتين الكويتية والتونسية تحديداً مع ما جرى أخيراً ببلديهما، مع أن الرئيس التونسي السبسي «أعلن صراحة أنه مع إيجاد هذه المنظومة الدولية وتعهد مكافحة قوى التطرف داخل بلاده، ومع ذلك سننتظر الأيام القليلة المقبلة، لاستيضاح طريقة تعاطي دول المنطقة والعالم ككل مع ملف الإرهاب العالمي، وعن دور سورية والجيش العربي السوري في مكافحة هذا الإرهاب.

كاتب وناشط سياسي – الأردن
hesham.awamleh@yahoo.com

إيران... القوة الصاعدة

■ جمال رابعة*

بعد طول انتظار خرج الملف النووي الإيراني بتوقيع أولي بين إيران والدول الكبرى (5+1) برهنت من خلاله الدبلوماسية الإيرانية تميزها ومهارتها وقدرتها وصلابتها وثباتها وتمسكها وحفاظها على حقوق الشعب الإيراني باستخدام واستثمار الطاقة النووية السلمي، على قاعدة ارتكاز قوية استند إليها القرار السياسي، ألا وهي إرادة الشعب الإيراني وحقوقه السيادية. جولات صعبة من المفاوضات لم تغب عنها محاولات حثيثة لتعطيل الاتفاق وفي الحد الأدنى الوصول إلى اتفاق يفضي إلى حرمان الجانب الإيراني ووقف برنامجه النووي، لا سيما محاولات الفرنسي المرتبط قراره بالكيان الصهيوني ودول الخليج برأس حربته آل سعود. إذ تسربت معلومات خلال جولات التفاوض لجهة ما طرحه الفرنسيون من شروط معطلة وعقبات عدة في محاولة لاحتواء إيران وحرمانها من حقها في تخصيب اليورانيوم وإلغاء برنامجها النووي. من هنا نرى وجهة نظر الفرنسيين منذ بداية التفاوض بالإصرار على عدم الموافقة على رفع العقوبات الواردة تحت الفصل السابع بالتزامن مع توقيع الاتفاق وعدم إلغاء أعمال اللجان الأممية التي تشرف على المشتريات الإيرانية إذ أن هدفهم ليس فقط إبطاء البرنامج النووي، بل تعطيل هذا البرنامج ما يقارب 35 سنة وتحت رقابة دولية ومنع أي تطوير للأبحاث النووية الإيرانية وتالياً منع أي إنتاج وصناعة للطاقة، وهنا يكمن الهدف الرئيس للفرنسيين على رغم قناعاتهم المطلقة بسلمية برنامج إيران النووي لكن المخرجات الثمينة لهذا البرنامج وتطوير قدرات وخطط وبرامج إيران الاقتصادية، له دلالات أخرى لجهة إمكان تقديم هذه التقنية لكل دول الجوار والعالم وبتسهيلات كبيرة بعد أن كانت حكراً على فرنسا ودول حلف الأطلسي.

من الجدير ذكره أن بقية الأوروبيين كانوا غير موافقين على الشروط الفرنسية، ومن هنا يمكن القول إن القراءة الفرنسية تتشابه مع القراءة «الإسرائيلية» للبرنامج النووي الإيراني، إذ صرح مسؤول فرنسي لأحد المسؤولين العرب أن الاتفاق الحالي سيء، وقال بأن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» قد أصاب عندما أشار إلى أن إيران تحتاج لعام واحد لإنتاج قنبلة نووية في وقت يتخذ فيه القرار لتصنيعها.

ما سبق يؤكد مدى التلازم والتوافق بين دول الخليج و«الإسرائيليين» والحزب الجمهوري الأميركي. وفي السياق ذاته، فإن الجانب الأميركي كان حاضراً وبقوة لإنجاز هذا الاتفاق لأسباب داخلية حزبية تخص الحزب الديمقراطي إضافة إلى أسباب خارجية، وفي سياق متصل فإن الرئيس الأميركي باراك أوباما يتعرض لضغوط كبيرة من قبل كتلة الجمهوريين في الكونغرس لإفشال الاتفاق النووي ويريد أن ينهي فترة رئاسته بشيء يقدمه للشعب الأميركي يستطيع من خلاله التسويق لحزبه بالانتخابات الرئاسية المقبلة، وما شهدناه من تحسين للعلاقات مع كوبا يصب في الهدف ذاته، ولجهة أن إيران فرضت نفسها كقوى صاعدة إقليمياً على الإدارة الأميركية كأمر واقع لا تستطيع هذه الإدارة إغفاله، لأنها تعمل وفق معطيات القوى والمصالح الاستراتيجية، ومع قناعة الأميركيين المطلقة وبحسب تصريحات مسؤوليهم أن إيران بالفعل قوة إقليمية كبيرة وأن إمكانات إيران النووية ليست سوى أحد مكونات هذه القوة إضافة لما تتمتع به من مجال جغرافي كبير ومهم من المشرق العربي والخليج العربي الممتد من مضيق هرمز إلى باب المندب وصولاً إلى طريق النفط العابر إلى شبه القارة الهندية. وفي السياق ذاته، نجد أن الأسباب الحقيقية التي تجعل الطرف الأميركي يذهب لتوقيع اتفاق مع الإيراني، لا بديل عن التفاوض إلا الحرب سواء بقرار من مجلس الأمن أو الأسرة الدولية وبحقيقة الأمر يبدو هذا مستحيلاً لعجز هذه الدول وعدم قدرتها على خوض حروب جديدة بعد فشلها بتحقيق أهدافها وخسائرها الكبيرة في العراق وأفغانستان، وبحسب رأي الأميركيين بأن أي انفراج سياسي واقتصادي يلي رفع العقوبات سيخدم توجهات الإصلاحيين في النظام الإيراني وسيعزز إمكانات ودور الرئيس روحاني بتقليص نفوذ المحافظين وإضعافه في إيران ما يمهد مستقبلاً لقلب نظام الحكم، إذ يختلف معهم الفرنسيون بقولهم إن هذا الاتفاق سيمدّ بعمر النظام الإيراني وأن التضحيات التي قدمها الشعب الإيراني جراء الحصار الاقتصادي لن تذهب سدى. بالختام أقول إن الاتفاق الأولي الموقع مع إيران يشبه كثيراً الاتفاق الذي وقع مع كوريا الشمالية عام 1994 والذي انهار عام 2002، ومضت كوريا الشمالية نحو طريقها لامتلاك ترسانة نووية كبيرة، هذا يستدعي من الإدارة الأميركية أن تأخذ العبر وتستفيد من دروس سابقة في طريقة تعاملها مع إيران.

لا أعتقد ذلك إلا إذا غلبت الإدارة الأميركية مصالحها الاستراتيجية على حساب مصالح الكيان الصهيوني.

*عضو مجلس الشعب السوري

كواليس

أبدى سفير عربي عتيق استغرابه الشديد لما يُحكى دائماً عن محاربة الولايات المتحدة لتنظيم «داعش» وللإرهاب عموماً، مشيراً إلى أنّ الثابت لدى القاصي والداني، ومن خلال الدلائل الكثيرة، أنّ هذا التنظيم، كما سابقه «القاعدة»، هو صناعة أميركية بامتياز، مذكّراً بأنّ الرئيس الأميركي باراك أوباما، وبعد احتلال «داعش» لمدينة الرمادي، قال إنّ هذا التنظيم خرج عن السيطرة، أيّ أنه كان قبل ذلك تحت السيطرة...!

أمانو يلتقي روحاني وشمخاني وتأكيد على إحراز تقدّم

معظم المواضيع حُسمت في اجتماعات الخبراء وظريف باقٍ في فيينا

أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني مجيد تخت روانجي إلغاء الحظر الاقتصادي مع تنفيذ الاتفاق النووي، لافتاً إلى تسوية أغلب المواضيع في اجتماعات الخبراء.

وقال تخت روانجي في تصريح للصحافيين أمس: «تمت تسوية أغلب المواضيع في اجتماعات الخبراء فيما تتواصل مفاوضات المساعدين ومن المحتمل أن نحتاج إلى قرار الوزراء في موضوع أو موضوعين».

وأكد المسؤول الإيراني أن صياغة مسودة الاتفاق على مستوى الخبراء قد انتهت ويتم تدارس النص على مستوى مساعدي وزراء الخارجية، مشدداً على إلغاء كل أشكال الحظر مع بدء تنفيذ الاتفاق النووي الشامل، وقال إن أي اتفاق يجب أن يتضمن إلغاء الحظر بشكل كامل وليس تعليقه.

وعن آخر تطورات المفاوضات النووية في فيينا قال عضو الفريق النووي الإيراني: «نحن الآن على أعتاب الأيام الأخيرة للمفاوضات تقريباً»، وقال إن المواضيع التي تم الانتهاء منها على مستوى الخبراء نقلت إلى مستوى المساعدين.

وأشار تخت روانجي إلى أن هناك بعض المواضيع ما زالت قيد التفاوض على مستوى الخبراء وقال إنه من المحتمل أن يجرى نقل بعض المواضيع المفصلية من المفاوضات على مستوى المساعدين إلى مستوى وزراء الخارجية في الأيام الأخيرة.

ومن دون الإشارة إلى تفاصيل المواضيع المفصلية، قال إن البتّ في هذه المواضيع يحتاج إلى نقلها إلى مستوى وزراء الخارجية.

وحول الاجتماع الجماعي لوزراء خارجية إيران و5+1 قال روانجي: «إن موعد هذا اللقاء ليس محدداً ولكن السيدة موغريني ستصل فيينا اليوم»، موضحاً أن اجتماعات اليوم (أمس) تعقد بشكل ثنائي ولن يجرى اليوم اجتماع جماعي، وأضاف أن وزراء الخارجية سيغادرون فيينا عقب الانتهاء من اجتماعاتهم اليوم.

من جهة أخرى، نفى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف نيته العودة إلى طهران، مؤكداً خلال حديثه مع الصحافيين من شرفة غرفته في فندق بالاس كوبرغ في فيينا أن المفاوضات تحرز تقدماً، وبأنه لا ينوي العودة إلى طهران.

وعقد ظريف لقاءات ثنائية مع نظرائه، الالماني والصيني ومن ثم البريطاني والفرنسي وفدريكا موغريني، حيث ركزت اللقاءات على آخر ما توصلت إليه المفاوضات لرفع العقبات التي ما زالت باقية أمام المفاوضين.

وفي السياق، قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أمس إن المحادثات النووية حققت تقدماً في قضايا معينة لكن لا تزال ثمة حاجة للعمل لإحراز تقدم في نقاط أخرى.

وأضاف لدى وصوله إلى فيينا: «تحقق تقدم في بعض النقاط ولم يحدث في نقاط أخرى»، وتابع: «سأعمل على... تقدم المحادثات».

وقال وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير إنه لم يتضح بعد ما إذا كانت كل الأطراف المشاركة في محادثات فيينا تهدف إلى التوصل لاتفاق نهائي بشأن برنامج إيران النووي لديها الجرأة لتحقيق هذا الهدف.

وأضاف: «جهود كل الأطراف لتحقيق النجاح صادقة. والسؤال الذي لا يمكنني الإجابة عليه بعد هو هل يملك الجميع ما يكفي من الإرادة والجرأة في نهاية الأمر».

أما وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند فقال إن المفاوضات النووية الإيرانية لم تصل بعد إلى أي انفراجة، وأضاف: «العمل جار. سترون وزراء يأتون ويذهبون للحفاظ على زخم هذه المناقشات. لا أعتقد أننا وصلنا إلى أي انفراجة بعد وسنفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على الزخم».

وأعلنت وزارة الخارجية الصينية أن الوزير وانغ يي سيحضر المحادثات النووية الإيرانية التي تجرى حالياً في فيينا، وقالت في بيان: «الصين تولي اهتماماً كبيراً لعملية المحادثات النووية مع إيران».

وأضافت: «أن الصين مستعدة لبذل جهود لا تهدأ مع جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق في القضية النووية الإيرانية تكون عادلة ومتوازنة ومفيدة لكل الأطراف وشاملة ومربحة للجميع».

الى ذلك، أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني الإرادة السياسية الحاسمة لإيران في التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن يحفظ حقوق إيران المشروعة بوصفها عضو في معاهدة حظر الانتشار النووي، وقال إن استمرارية أي اتفاق رهن بحصول رضى طرفي المفاوضات.

ولدى استقباله المدير العام لوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو أمس بطهران شدد شمخاني على ضرورة أن تنهض الوكالة الدولية بدورها التقني في التعاطي مع الأعضاء وقال إن ابتعاد هذه المنظمة الدولية عن مكانتها القانونية زعزع الثقة بأدائها الحقيقي والإيجابي.

وأشار المسؤول الإيراني إلى بعض عقبات التعاون في الماضي والناجمة عن تبني نهج مختلف من قبل الوكالة ما وضع التعاطي الإيجابي أمام تحديات، وقال إن إيران وكما في السابق مستعدة للتعاون الوثيق مع الوكالة وصولاً إلى تسوية القضايا العالقة.

واستعرض شمخاني التقلبات التي شهدتها العلاقة بين إيران والوكالة طيلة الـ 12 سنة الماضية وقال إن التعاون الفاعل على أساس القوانين والمناهج الحقوقية التقليدية والالتزام بالتعهدات المقطوعة مبدأ أساسي في تعاطي إيران مع المنظمات والمؤسسات الدولية.

أعرب أمانو عن ارتياحه من زيارته إيران من جديد، وقال إنه يتفهم المخاوف والحساسية الموجود في مجال التعاون المشترك، مؤكداً مواصلة التعاون الثنائي بهدف التوصل إلى حلول مشتركة وتجاوز العقبات الموجودة وقدم مقترحات لتجاوز القضايا التي هي مورد خلاف ودفع مسيرة التعاون القائمة.

وعلى هامش المفاوضات نجحت طهران بنقل 13 طناً من الذهب إلى خزينة البنك المركزي الإيراني، بعد رفع العقبات التي حالت دون نقله، والتوصل إلى تسوية لهذه المسألة على هامش المفاوضات النووية الجارية في فيينا.

وقال رئيس البنك المركزي الإيراني ولي الله سيف إن جزءاً من ذهب إيران الذي لم يكن بالمستطاع نقله إلى داخل البلاد بسبب العقوبات تم تسليمه إلى خزينة البنك المركزي بنجاح.

وكانت إيران اشترت 13 طناً من الذهب سابقاً وأبقته في جنوب أفريقيا لمدة عامين، حيث لم يكن يسمح بنقله إلى إيران بسبب العقوبات وبعض العقبات، لكن جرت معالجة هذه المسألة خلال مفاوضات فيينا، وتم نقل الذهب إلى البلاد وسلم إلى خزينة البنك المركزي الإيراني على ثلاث شحنات خلال الأسبوع الماضي حيث أن الشحنة الأخيرة كانت تزن أربعة أطنان.

لافروف: الولايات المتحدة عاجزة بمفردها عن حل نزاع واحد في العالم

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن الولايات المتحدة وحدها غير قادرة على حل حتى نزاع واحد في العالم، وعلى الدول كلها توحيد جهودها لتسوية الأزمات.

وأوضح الوزير في لقاء عقده أمس مع المشاركين في القمة الشبابية لمجموعة «بريكس»، أن طابع النزاعات التي تشتعل في العالم المعاصر يقضي باستحالة حلها بصورة فعالة من قبل جهة واحدة دون إطلاق تعاون مع لاعبين آخرين.

وأكد أن هذا يتعلق بمجموعة «البريكس» وبأية دولة أو مجموعة دول، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي و«الناتو». وشدد قائلاً: «لا يقدر واحد في العالم على تسوية حتى نزاع واحد في العالم من دون توحيد الجهود».

وأضاف الوزير الروسي أن التدخلات الخارجية في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، لم تؤد أبداً إلى نتائج إيجابية، لافتاً إلى ازدياد عدد النزاعات والأزمات في العالم، الذي يشهد منذ سنوات طويلة سلسلة من الحملات لحماية حقوق الإنسان، والتدخل في شؤون دول أخرى تحت هذا الشعار، بما في ذلك التدخل عسكرياً.

وأردف قائلاً: «لم يتحسن الوضع في أي حالة ولو واحدة (من الحالات التي حصلت فيها تدخلات خارجية)، بل على العكس، أصبح الوضع كارثياً في معظم البدان التي شهدت مثل هذه التدخلات، وباتت الدول على حافة التفكك».

وفي هذا السياق، تطرق لافروف إلى الأحداث في أرمينيا، حيث تستمر الاحتجاجات على قرار الحكومة رفع أسعار الكهرباء. واعتبر أن هذه الاحتجاجات تحمل طابعاً اقتصادياً بحتاً، لكن يوجد من يهمه استغلال تلك الاحتجاجات لتحقيق مصالحه السياسية.

وفي معرض تعليقه على الأجندة المطروحة خلال القمة الشبابية، والتي تتطابق إلى درجة كبيرة مع أجندة القمة المرتقبة لـ«بريكس»، اعتبر وزير الخارجية الروسي أن القرارات التي من المزمع اتخاذها خلال القمة التي ستعقد الأسبوع المقبل في مدينة أوفا الروسية، ستسمح بتحويل المجموعة إلى أحد العناصر الرئيسية في منظومة الإدارة العالمية.

وقال إن مجموعة «بريكس» التي كانت في البداية اتحاداً بطابع اقتصادي، أصبحت عاملاً مهماً في السياسة العالمية، مؤكداً أن الجهود الموحدة التي تبذلها دول المجموعة غير موجهة ضد أحد، بل تركز على دفع الأجندة التوافقية الإيجابية قدماً. وقال: «يلعب الموقف المشترك لدولنا دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار. إنه موقف متزن يساهم في البحث عن مقاربات عادلة للقضايا الملحة».

محادثات أميركية ـ فنزويلية سرية حول تطبيع العلاقات الثنائية

تجري الولايات المتحدة وفنزويلا محادثات سرية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة حول تطبيع العلاقات بينهما، بحسب ما ذكر مصدر في الإدارة الأميركية لـ«رويترز».

وأكد المصدر أنه «مطلع بالمحادثات المنعقدة على مستوى عال»، مشيراً إلى أن توم شانون مستشار وزارة الخارجية الأميركية للشؤون القانونية يمثل بلاده في المحادثات.

وأضاف أن شانون زار العاصمة الفنزويلية كاراكاس في آذار من العام الحالي لـ«لقاء الرئيس نيكولاس مادورو وفتح قنوات التواصل»، كما اجتمع مع رئيس البرلمان الفنزويلي ديوسدادو كابيليو الذي يعتبره الأميركيون «مركز ثان للقوة» في فنزويلا.

كما نقلت «رويترز» عن المصدر الأميركي قوله إن اللقاء القصير بين الرئيس باراك أوباما ونظيره الفنزويلي على هامش قمة الأميركيتين في نيسان الماضي في باناما ساهم في تفعيل الحوار بين البلدين. وأوضح المصدر أن مادورو أدرك أنه إذا كانت واشنطن تستطيع أن يتحدث مع كوبا، فإنه تستطيع أن تتكلم معه.

وأردف بالقول إن الجانبين الأميركي والفنزويلي حاولا خلال لقاءاتهما الأولى تحديد مجالات الخلافات الأكثر حدة من أجل الإقدام على بحث سبل تسويتها المحتملة في ما بعد.

شتاينماير: يجب حل الأزمة الأوكرانية سياسياً والحفاظ على النظام الحالي في أوروبا

الكرملين: كييف غير ملتزمة باتفاقات مينسك

ذكر الكرملين أن كييف لا تطبق اتفاقات مينسك الخاصة بتسوية الأزمة بشرق أوكرانيا، ودعا القيادة الأوكرانية إلى الاطّلاع على مضمون الاتفاقات التي وقعت عليها مرة أخرى.

وقال دميتري بيسكوف الناطق الصحافي باسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «إن موسكو بصفتها ضامن اتفاقات مينسك، أعربت مراراً عن قلقها العميق من عدم تطبيق هذه الاتفاقات من قبل كييف».

وأكد بيسكوف أنه ليس من داع لتقديم تفسيرات ما للاتفاقات التي عقدت في مينسك يوم 12 شباط بعد مفاوضات استمرت ساعات طويلة بمشاركة زعماء أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا، بل من الضروري مجرد قراءة نص الاتفاقات مرة أخرى.

وأشار في هذا السياق إلى مشروع التعديلات على الدستور الأوكراني الذي قدمه الرئيس بيترو بوروشينكو في البرلمان أخيراً. منوهاً إلى أن إعداد هذه التعديلات التي ترمي إلى تخفيف مركزية السلطة في البلاد، جرى من دون أن يشارك فيه ممثلو منطقة دونباس شرق البلاد، وقال: «لا شك في أن إعداد مثل هذه المشاريع من دون أخذ آراء ممثلي دونباس بعين الاعتبار، لا يندرج في سياق تطبيق اتفاقات مينسك».

تجدر الإشارة إلى أن جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين تبحثان في إمكان تطبيق اتفاقات مينسك بصورة أحادية باعتبار أن كييف خرجت عملياً من التسوية.

وقال رئيس «جمهورية لوغانسك» إيغور بلوتنيتسكي إن دونباس لم تعد قادرة على التسامح حيال تصرفات كييف التي تنسف تنفيذ اتفاقات مينسك، ولذلك على المنطقة أن تعمل على إحراز هذا الهدف بشكل أحادي.

وقال رئيس «جمهورية دونيتسك» ألكسندر زاخارتشينكو إن الخطوات الأحادية الأخيرة التي اتخذتها كييف في سياق تعديل الدستور، تدل على خروج كييف من عملية مينسك السلمية. وتابع أن سلطات «الجمهورية» فرضت النظام الخاص للحكم الذاتي في أراضيها بدءاً من اليوم، وحددت يوم 15 تشرين الأول المقبل موعداً للانتخابات المحلية.

من جهة أخرى، أعلن وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير أن أوروبا لا يمكن أن تسمح بانهيار النظام الحالي في القارة.

وقال في اجتماع المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يعقد في فيينا أمس: «علينا ألا نسمح بانهيار كل ما بني بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بانهيار الرؤية الأوروبية للنظام العالمي التي تقوم على الثقة والحوار والأمن».

وأكد الوزير الألماني لدى استعراضه أولويات بلاده لرئاسة المنظمة عام 2016، أن حل الأزمة في أوكرانيا يجب أن يكون سياسياً لا عسكرياً، على أساس اتفاقات مينسك التي لا تزال إلى اليوم أفضل آلية للتسوية.

وقال شتاينماير إن اتفاقات مينسك هي «خريطة الطريق» للخروج من الأزمة سياسياً، مضيفاً أنها «ليست آلية مثالية إلا أنها أفضل الآليات الموجودة اليوم»، مؤكداً ضرورة تنفيذ كل الأطراف التزاماتها، وأضاف: «من دون إيجاد حل سياسي للنزاع في أوكرانيا لن نتمكن من إعادة ترتيب النظام الحالي في أوروبا».

إلى ذلك، شدد الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو خلال لقائه مع وفد من الكونغرس الأميركي، على ضرورة تعميق التعاون بين كييف وواشنطن في المجال العسكري التقني.

وجاء في بيان المكتب الصحافي للرئيس الأوكراني أنه «لدى مناقشة العلاقات الأوكرانية الأميركية ركز الجانبان على أهمية تعميق التعاون الثنائي في المجال العسكري والعسكري – التقني بهدف تحديث القوات المسلحة الأوكرانية وكذلك استعمال القدرة الأوكرانية الكامنة في قطاع الفضاء والطيران».

وبحسب البيان، فإن بوروشينكو أعلن للوفد الأميركي أن هناك مستوى عالياً من الثقة المتبادلة بين البلدين، مشيراً إلى «ضرورة قصوى لتعميق تعاملنا العسكري». وأضاف: «اليوم توجد جميع المسوغات لذلك».

وفي ما يتعلق بالنزاع المسلح في منطقة دونباس جنوب شرقي أوكرانيا، قال بوروشينكو إن «دونباس لا تزال تشهد وضعاً متوتراً يتطلب بذل جهود ملموسة من أجل منع استمرار العدوان ضد أوكرانيا».